

الاستجابات لأوضاع الطوارئ المزمنة في شرق بورما

الحادث الحدود البورمية التايلاندية

تعمل الوكالات الإنسانية والمنظمات الأهلية معاً لمساعدة المجتمعات النائية في المناطق الأكثر تأثراً بالصراعات من شرق بورما.

المساعدات عبر الحدود

ويتم تخصيص كميات أصغر من المساعدات من أجل حماية المدنيين العالقين في مناطق النزاع وتعزيز فعاليات المجتمع المدني. وكما قام 'المدنيون-الصحفيون' من الإعلام المستقل بنشر الأخبار الحرة أثناء الثورة الزعفرانية في عام ٢٠٠٧، قاومت المنظمات الأهلية العرقية محاولات قمع الحقوق المدنية والسياسية الأساسية داخل بورما من خلال العمل عبر الحدود لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالرغم من الصراع الدائر، أمكن في بعض التجمعات تحقيق التكامل مع أنشطة إغاثة الطوارئ من خلال تنمية رأس المال الاجتماعي وإعادة تأهيل الأصول الطبيعية أو المادية أو الاجتماعية.

وبالأخذ في الاعتبار افتقاد النظام العسكري للشرعية السياسية، فحتى وكالات الأمم المتحدة في بورما قد شككت في جدوى انتهاج سياسة الحياد كمبدأ من المبادئ الإرشادية. ويعد استخدام الحرس المسلحين لتأمين الوصول للمناطق المتضررة من أجل تسليم بعض المساعدات عبر الحدودية أحد جوانب النقاش الدائر حول هذا الشأن. وقد أقر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن ثمة ظروف استثنائية تتطلب ضرورة وجود حرس مرافقين ومسلحين للمبعوثين الإنسانيين. ويجسد السياق في المناطق المتضررة بالصراع في شرق بورما هذه الظروف الاستثنائية ويعطي التبرير الكافي للاستعانة بالحرس المسلحين. وخلال الأعوام القليلة الماضية، أدت ظروف مشابهة بالمنظمات غير الحكومية إلى الاستعانة بالحرس المسلحين لتقديم المعونات الإنسانية إلى شمال العراق والصومال والشيشان وشمال كينيا.

التحديات الإستراتيجية

كانت برامج المعونات عبر الحدودية إلى شرق بورما قد نجحت في تحقيق ضمان ألا تسهم المعونات بشكل غير مقصود في تمديد أجل العنف والانتهاكات من خلال ثلاث وسائل أساسية. أولاً، تقوم البرامج الأكبر حجماً على الاتفاقيات الرسمية التي يتم فيها توضيح المبادئ الإنسانية الأساسية ومسؤوليات كل طرف من الأطراف. وتقر هذه الاتفاقيات بأن حزب المعارضة العرقية المعني يضطلع بتأمين الوصول للمناطق المتضررة، بينما تقع القرارات الخاصة بتوزيع المعونات ضمن الاختصاص الحصري للوكالة الإنسانية المحلية. كذلك فإن الوكالات في حاجة لمضاعفة جهودها من أجل تعزيز ونشر الوعي بين الأطراف غير الرسمية المسلحة بالتزاماتها بموجب القانون

تستطيع الوكالات الكائنة داخل البلاد الوصول للمناطق الأكثر استقراراً، بما في ذلك المجتمعات النازحة داخلياً في مناطق الترحيل الواقعة تحت سيطرة الحكومة ومناطق وقف إطلاق النار العرقية، بيد أن نطاق ومدى هذه المساعدات يظل محدوداً. ولا تقتصر فائدة هذه المساعدات عبر الحدودية على هذه المناطق فقط، حيث تعد هذه المساعدات كذلك الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المجتمعات المختبئة من دوريات جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية في المناطق الأقل استقراراً في البلاد. وفي عام ٢٠٠٧، كان قد تم إنفاق ما يقرب من ٧ ملايين دولار في المبادرات عبر الحدودية الداعمة للمعيشة والرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان والحماية البيئية ووسائل الإعلام المستقلة وإعادة تأهيل المجتمعات.

ويعد أكبر القطاعات حصولاً على المساعدات عبر الحدودية هو القطاع المعيشي، حيث تشمل هذه المساعدات كلاً من المعونات الغذائية لمخيمات النازحين داخلياً الملاصقة للحدود والتحويلات النقدية للمجتمعات الكائنة في العمق من بورما. وتشمل مزايا التحويلات النقدية سهولة الحركة والسرعة والأمان والسماح للمستفيدين أنفسهم وليس وكالات المعونة بتحديد قائمة احتياجاتهم، وكذلك دعم بناء السلام من خلال تعزيز الأسواق النائية والتي ترتبط ببعضها بروابط اقتصادية واجتماعية على امتداد خطوط النزاع السياسي.

القطاعان الرئيسيان الآخران هما البرامج الصحية والتعليمية. وكما أن الوكالات الإنسانية الكائنة داخل بورما تقوم بتوفير الدعم الفني لوزارات مجلس الدولة للسلام والتنمية المعنية، يتم بالتوازي مع ذلك تنفيذ المساعدات عبر الحدودية من خلال أقسام الصحة والتعليم الرسمية لدى القوميات العرقية وتنمية قدرات تلك الأقسام. وتتكامل هذه المساعدات من خلال المناهج غير الرسمية للصحة والتعليم مثل دعم الرعاية بالولادة وجهود التعليم في الأديرة وبرامج تنمية الطفولة المبكرة.

بدأت الاستجابات الإنسانية للوضع الطارئ المتواصل في بورما على يد الوكالات المتواجدة في بورما إضافة إلى الوكالات المتواجدة في البلدان المجاورة والتي تعمل بشكل خفي على امتداد الحدود الوطنية. وقد أضفت الحكومة البورمية طابعاً رسمياً على قيودها المفروضة على البرامج والسفرات التي يقوم بها الفريق الدولي في المناطق النائية من خلال صوغها في شكل مجموعة من الإرشادات للوكالات الإنسانية في عام ٢٠٠٦. وقد قيدت هذه اللوائح بصفة خاصة عمل الوكالات التي تضع أولوية لضمان التواجد عبر فريق ميداني إستراتيجية للحماية.

ومن المفارقات الساخرة أن انكماش ساحة العمل الإنساني قد يفتح باب الفرص أمام الوكالات العاملة داخل بورما لتعزيز استراتيجيات التواؤم من خلال التركيز بشكل أكبر على تنمية قدرات الفرق الوطنية العاملة وتعزيز الشراكات مع المنظمات الأهلية. وكما أن العمليات الحدودية كانت تتولى تنفيذها بصفة أساسية المنظمات الأهلية لما يزيد عن عقد من الزمان، فإن الاستجابات الإنسانية داخل المناطق المتأثرة بالصراعات من الوكالات الكائنة داخل البلاد صارت هي الأخرى أكثر اعتماداً على الإمكانات المحلية. بل أن المجتمع الدولي حالياً يعتمد على الدراسات والمسوحات التي تجريها المنظمات الأهلية لقياس مستوى الضعف في المناطق المتأثرة.

وفي ظل هذا الوضع، يكمن التحدي في الكيفية التي يتسنى بها للمنظمات زيادة مساحة العمليات الإنسانية في مناطق الصراعات الدائرة من بورما الشرقية. وبالنسبة للوكالات والحكومات التي تسعى للحوار مع اللجنة العسكرية في البلاد، فإن هذا يتطلب مداً لنطاق الوصول الجغرافي وتخفيفاً للقيود المفروضة على عمليات المتابعة والرصد، بالإضافة إلى ما يتطلبه من حوار على مستوى السياسات حول حماية المدنيين من أشكال العنف والانتهاكات المنظمة. وحتى يتسنى تأمين هذه التنازلات، تظل الوسيلة الوحيدة للوصول للمجتمعات الأكثر ضعفاً في شرق بورما هي من خلال الحدود.



الصحة العالمية للتأخرين وحلها عن شمس كارين

نازحون
داخليون في
الخيام في بورما
الشرقية، ٢٠٠٧

قيام الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة بالاعتراف وبدعم هذه القدرات المحلية في تقديم المعونات عبر الحدودية. ولا يقل أهمية عن ذلك تكثيف الضغط الدبلوماسي من أجل توسيع مساحة الحركة والعمل أمام المنظمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالصراع.

تولى تحرير هذا المقال فريق أبحاث النزوح (tbbc.org) التابع لاتحاد الحدود البورمية التايلاندية (www.tbtc.org). ويتألف اتحاد الحدود البورمية التايلاندية من ١١ منظمة غير حكومية دولية تقوم بتوفير الغذاء والمأوى والمعونات غير الغذائية إلى اللاجئين والنازحين من بورما. كذلك يشارك الإتحاد في الأبحاث التي تناول الأسباب الرئيسية من وراء حدوث تدفقات النزوح واللجوء.

١ الفريق القطري للأمم المتحدة، ٢٢ أبريل ٢٠٠٥،
'الإطار الاستراتيجي للوكالات الأممية في ميامار،
يانغون: www.unicef.org/about/execboard/
files/Myanmar_UNDAF.pdf

٢ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ١٤ سبتمبر
٢٠٠١، 'استخدام الحراس العسكريين أو المسلحين مع المبعوثين الإنسانيين:
بحث للمناقشة وإرشادات غير ملزمة، www.who.int/hac/network/
interagency/GuidelinesonArmedEscorts_Sept2001.pdf

ترتبط بـ 'الواشين بأسرار الحكومة' أو 'المتعاطفين مع الثوار' إضافة إلى الأعباء الخاصة بالميزانية (والناجمة عن 'التنافس' على التمويل).

وبالنسبة للجهات المانحة، تتمثل إحدى التحديات الإستراتيجية في كيفية التوفيق بين الاحتياجات التمويلية لبرامج تخفيف الفقر على مستوى القطر وبين الاحتياجات التمويلية للاستجابات الطارئة لمناطق الصراع المزمع في شمال بورما. إن هناك حاجة ماسة لتحقيق التوازن أمام مساعدة هذا الكم الهائل من السكان الذي ضربتهم الفاقة نتيجة عقود من سوء الحكم مع الالتزام الإنساني بإعطاء أولوية خاصة لتقديم الموارد إلى الفئات الأكثر ضعفاً أولاً. وإذا انتظرنا أي حلول سياسية، فلن يكون من الصائب من جانبنا أن نقصر عمل الوكالات الحدودية على تقديم استجابات الإغاثة الطارئة. بل ينبغي علينا بدلاً من ذلك التحسب لأي احتمالات مستقبلية لأي نقلة مستقبلية تتطلبها الأوضاع من الإغاثة إلى المساعدة التنموية ثم إلى إرساء المعيشة المستدامة من خلال العمل على استمرارية قدرات الاستجابة لكل من 'طرفي' الصراع.

وفي هذه الأثناء، ومع اعتماد المجتمع الدولي على المنظمات الأهلية العرقية في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً ومساعدتها في شمال بورما، يكون من الأهمية بمكان

الإنساني الدولي. ثانياً، تعمل تقييمات المخاطر السابقة لتوزيع المعونات وكذا تقييمات آثار الصراع بعد هذا التوزيع على رصد وجود أي تداعيات سلبية من عدمه على القرى نتيجة لأعمال أي من الجماعات المسلحة. ثالثاً، كان يتم إجراء المسوحات الميدانية المستقلة مع كل من المنتفعين بالبرامج وغير المنتفعين من أجل الحصول على صورة أوضح لأثر المعونات عبر الحدودية. وكانت هذه المسوحات تحدد الآثار القوية والإيجابية في مساعي تخفيف الصراع ودفع الإمكانات المحلية وإرساء الروابط التي يتسنى من خلالها تحقيق السلام.

ومن بين التحديات المؤسسية دفع عملية تشارك المعلومات والتنسيق بين الوكالات الإنسانية الكائنة عند كلا 'الجانبين' من الصراع، أي الوكالات العاملة داخل القطر البورمي وتلك العاملة عند حدوده. ورغم وجود أقل قدر من التداخل بين الخدمات القائمة، فإن هذا يرجع إلى القيود المفروضة على الوصول للأماكن المتضررة والتمويل عنه إلى التنسيق الفعال. وقد زاد مستوى الثقة والحوار بين الوكالات الإنسانية عبر الحدود الوطنية بشكل كبير على مدار الأعوام القليلة الماضية. ورغم ذلك، فإن هذه الجهود في حاجة لأن تقوى لكي يتسنى لها تخطي العقبات الدائرة مثل الصعوبات اللوجستية (والتي من بينها القيود المفروضة على التأشيرات والرقابة) والمجازفات السياسية (التي